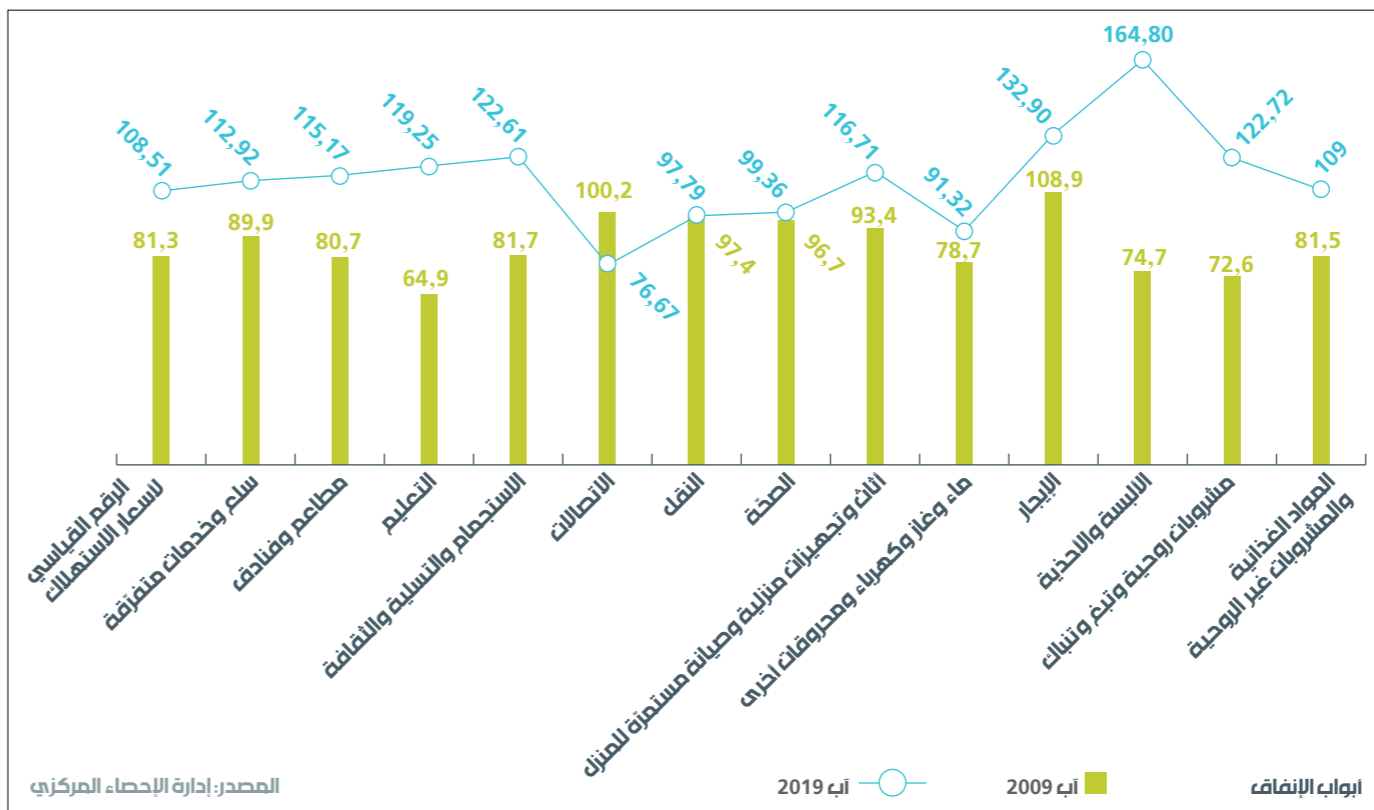


إنفاضة اللبنانيين ليست مسألة ناتجة عن محركات آنية او مؤمرات تُحاك كما يُرذد اطراف السلطة، بل هي نتاج اكثر من عقديت من السياسات التي تجذّر التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، ومجذد الاطلاع على الوقائع التالية التي يبرز تحنها أكثر من 6 ملايين مقيم في لبنان هو كافٍ وأكثر. لفهم دوافع الذين يقعون في الشوارع والساحات

# لماذا ينتفض اللبنانيون؟

## تُخَمّر الاسعار بنسبة 33,5٪ في عقد واحد

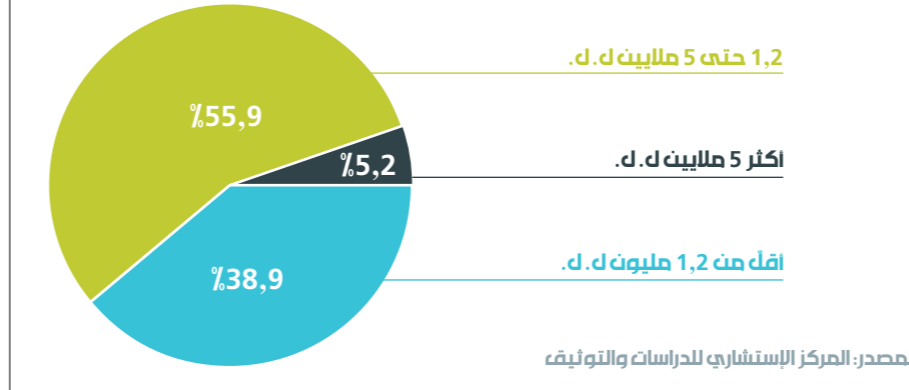
ارتفعت أسعار السلة الاستهلاكية في لبنان بنسبة 33,5٪، بين آب/ أغسطس 2009 و2019، وهو ما يعني هبوط القيمة الشرائية لدخل المقيم في لبنان بالنسبة نفسها. هذه الأرقام تعرضها إدارة الإحصاء المركزي، وتبيّن توزّع الزيادات في الأسعار في ابواب الإنفاق جميعها، ومن ضمنها السلع والخدمات الأساسية التي لا يمكن للفرد بأن يحدّ من استهلاكها. تأتي هذه الزيادات على الرغم من تراجع النمو الاقتصادي من 10,1٪ إلى 0,2٪ خلال الفترة نفسها، وهو ما يعود إلى الطبيعة الاحتكارية التي تسيطر على الأسواق اللبنانية، وتدفع باتجاه رفع الأسعار لتوسيع هامش الربحية، أو أقله المحافظة عليه لتعويض تراجع الاستهلاك. تتركز الزيادة الأكبر في بند الألبسة والأحذية التي ارتفعت بين عامي 2009 و2019 بنسبة 121٪. فيما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات (غير الكحول) بنسبة 33,7٪، وأيضاً ارتفعت أسعار الإيجار بنسبة 22٪ (أيضاً خلال خمس سنوات لعدم توافر البيانات لفترة أطول)، فيما ارتفعت أسعار صيانة وتجهيزات المنازل بنسبة 25٪، وارتفعت أسعار الماء والغاز والكهرباء والمحروقات بنسبة 16٪. أما في ما يتعلق بالخدمات الأساسية، فقد شهد بند التعليم الارتفاع الأكبر بنسبة 83,7٪. فيما لم تشهد أسعار الصحة والنقل سوى ارتفاعاً بنسبة 2,8٪ و0,4٪ على التوالي، ولم تتراجع سوى أسعار الاتصالات وحدها بنسبة 23,5٪. إلى ذلك، ارتفعت أسعار الكحول والتبغ والتمباك بنسبة 69٪، وأسعار الاستحمام والتسليّة والثقافة بنسبة 50,1٪، وأسعار المطاعم والفنادق بنسبة 42,7٪.



## وظيفة واحدة لك 6 وأحدث جدد إلى سوق العمل

لا يخلو الاقتصاد اللبناني إلا وظيفة واحدة لكل 6 وأقدين جدد إلى سوق العمل. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، تتركز هذه الوظائف في الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة، وعلى مدار العقد الماضي، أفتت التجارة الداخلية نحو 47,3٪ منها، في مقابل 34,7٪ في الخدمات العامة والخاصة، و10٪ في البناء. أكثر من ذلك، تبيّن البيانات الصادرة عن الدوائر الضريبية في وزارة المال أن 79٪ من الشركات اللبنانية لا تصرّح عن أي عمالة لديها، وهي إما شركات فردية وعائلية، مثل دكاكين الأحياء أو ورش التصليح، أو شركات لا يتطلّب نشاطها وجود موظفين أساساً، مثل الشركات العقارية التي تتأسس لتمكّن العقارات وتبادلها عبر شراء الأسهم لتجنّب دفع رسوم تسجيل العقارات، أو شركات أوف شور يؤسّسها أفراد يتعاملون مع الخارج، أو بكل بساطة شركات تكتم عمّالها ولا تصرّح عن أجورهم... في المقابل، يبلغ عدد الشركات التي تصرّح عن وجود عمّال لديها نحو 21,388 شركة فقط (21٪ من مجمل الشركات)، نصفها تقريباً يستخدم أقل من 5 عمّال، في حين أن 3٪ منها، أي 605 شركات، تصرّح عن وجود أكثر من 100 عامل لديها. وفقاً للاقتصادي كمال حمدان «هناك علاقة بين إنتاجية العمل وحجم المؤسسة، وبالتالي عندما تكون غالبية الشركات لديها أقل من 5 موظّفين، والنسبة الأكبر منها تعمل في الأنشطة الخدماتية والتجارية والعقارية التي تعدّ أنشطة متدنّية القيمة المضافة، فذلك دليل على وجود مشكلة بنيوية، تظهر في وجود قطبين أساسيين، هما: الشركات الصغيرة (نحو 90٪) والشركات الكبيرة (أقل من 1٪)، مع صعوبة التحول من قطب إلى آخر عبر الفئات المتوسّطة (نحو 9٪) من دون التعتّر أو الإغلاق. وهو ما يعني أن هناك قيود بنيوية تمنع الشركات من أن تكبر وأن تخلق فرص العمل، لصلحة توسّع شركات كبيرة منجذرة منذ عقود، ومستفيدة من ترابط الاقتصاد والسياسة».

## 5٪ فقط يتقاضون أكثر من 5 ملايين ليرة



المصدر: المركز الاستشاري للدراسات والتوليف

## لا تنفخ الدولة سوى 150 دولاراً سنوياً على الفرد لتجهيز البنية التحتية

بلغ متوسط الإنفاق الاستثماري العام، بين عامي 1992 و2017، نحو 600 مليون دولار سنوياً، ما يعني أن الدولة لم تنفق سوى 150 دولاراً على الفرد سنوياً في مجالات تجهيز البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية، مثل الكهرباء والهاتف والنقل والمياه والصرف الصحي والنفايات ومرافق التعليم والصحة والمباني الحكومية وحماية البيئة والري الزراعي... وهو ما يدفع المواطن ثمنه يومياً على الطرقات، ولدى طلب الاستشفاء، وعند أوّل شتوة... وفقاً لتقرير مجلس الإنماء والإعمار السنوي، أنجز مجلس الإنماء والإعمار مشاريع بقيمة 10,3 مليارات دولار، بين عامي 1992 و2017، وهناك مشاريع لا تزال قيد التنفيذ بقيمة 4,5 مليارات دولار، أي أن مجمل العقود التي نفّذها وينفّذها المجلس منذ ربع قرن لم تتجاوز قيمتها 14,8 مليار دولار. وهي قيمة منخفضة جداً بكل المقاييس، وتفنّس أحد أهم الأسباب وراء تراجع الخدمات العامة وتدهور التجهيزات المختلفة وضعف قطاعات الإنتاج والمعرفة. في المقابل، أنفقت الحكومة خلال الفترة نفسها، أكثر من 216 مليار دولار، وراكمت ديوناً بقيمة 85 مليار دولار حتّى الآن، إلا أنها لم تُخصّص سوى 6,8٪ من إنفاقها العام لتجهيز البنية التحتية وصيانتها وبناء المرافق اللازمة لتوفير الخدمة العامة، في حين خصّصت ثلث إنفاقها لخدمة الدين العام (77 مليار دولار حتى نهاية عام 2017). ماذا كانت النتيجة؟ ما نراه اليوم. تراكمت أزمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وتراجعت نوعية الطرقات والاختناقات المرورية وتدهورت البيئة والأراضي الزراعية وقطاعات الإنتاج وانخفضت جودة التعليم والخدمات الصحية العامة. لماذا؟ وفق تقرير مجلس الإنماء والإعمار لا يمكن السبب في الاستثمار العام بل في ضالته وسوء توزيعه وتجييره في خدمة مصالح خاصة، كما في السياسات العامة والفساد والمحاصصة.

## 83 ٪ نسبة ارتفاع كلفة التعليم في لبنان

خلال عقد

اتسمت مرحلة ما بعد الحرب الأهلية بتهميش دور التعليم الرسمي، سواء من خلال حصّته المبتدئة من الموازنات المتعاقبة، أو من خلال الإهمال الإداري وإدخال مؤسّساته في منظومة المحاصصة. وهو ما أدى تدريجياً إلى اتجاه معظم اللبنانيين إلى التعليم الخاص كبديل. وهذا ما تؤكّد إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء التي تبيّن أن 31٪ فقط من الطلاب في كل قطاعات التعليم في لبنان يفتقدون المدارس والخدمات والمهنيات الرسمية، بينما تتوزّع النسبة الباقية على مختلف مؤسسات التعليم الخاص. فعلى صعيد التعليم الجامعي مثلاً، تراجعت نسبة المتحقّقين بالجامعة اللبنانية من 45٪ إلى أقل من 38٪ بين عامي 1992 و2017. هذا الواقع، استغدا منه القطاع التعليمي الخاص، الذي وجد في تردّي واقع التعليم الرسمي فرصة للتعمد في رفع كلفة التعليم على الأسر على مدى يتراوح ذلك مع أي زيادة في أجور القطاع الخاص منذ عام 2012، التي ارتفعت كلفة التعليم من حينه وحتى آب/ أغسطس 2019 بنسبة 28٪، وتأتي هذه الزيادة على حساب الفوة الشرائية للأسر وقدرتها على تأمين احتياجاتها الأخرى.

## كلفة الاتصالات في لبنان اعلى 4 مرات من البلدان المشابهة

بيّن تقرير لجنة الإعلام والاتصالات النيابية المقدم في أيلول/ سبتمبر الماضي أن كلفة الاتصالات الخلوية في لبنان هي من الأعلى في العالم، إذ تزيد أكثر من 4 أضعاف عن الكلفة المترتبة على كل مشترك في الأردن الذي يتّبع خصائص مشابهة. إلا أن الإقرار بأن فاتورة الخلوي هي من الأعلى في العالم ليس بالأمر الجديد، فهو واقع معروف وموثّق في تقارير عدة، من ضمنها دراسة أعدها وزير الاتصالات السابق شربل نخاس في عام 2010 تبيّن أن ثلثي فاتورة الخلوي التي يُسَدّها المشترك هما ضرائب ومكثّنات شبيهة ضريبية. بالإضافة إلى دراسة صادرة عن جمعية حماية المستهلك في عام 2014 تبيّن أن أسعار خدمات الخلوي في لبنان تزيد بما لا يقل عن 3 مرات عمّا هي عليه في فرنسا، على الرغم من التفاوت في نوعية الخدمات. عملياً، يتكوّن سعر خدمة الخلوي في لبنان من مكونين أساسيين وهما: (1) السعر التجاري الذي تندرج ضمنه النفقات التشغيلية والراسمالية وربحية المبركين المشغّلين، علماً أنه من الأعلى في العالم نتيجة الطبيعة الاحتكارية في قطاع الخلوي فضلاً عن الهدر والإنفاق غير المجدّي، و(2) سعر ضريبي وشبه ضريبي تفرضه الدولة لتغطية الخسارة العامة. قد يكون استثنائياً ولا مثيل له إلا في البلدان المتخلّفة تكنولوجياً، نظراً لتأثيراته السلبية على تطوّر الاقتصاد والاستثمار في تكنولوجيا العقارية والاتصالات والمعلوماتية.

## الخبار راس الحال

النتيبت 4 تشرين الثاني 2019 العدد 79

منذ 19 يوماً، في انتفاضة شعبية لم يشهد لها لبنان مثيلاً. ربما الغريب الوحيد في الأمر هو صمت الناس الذي طال، وصبرهم على حالهم المتدهورة، بعد أن حوّلت الحقوق الأساسية من تعليم وطبابة ومسكن ونقل عام وكهرباء ومياه إلى باهتياز، وسلعة لا يحصك عليها سوى من يملك ثمنها، إنها الطريقة الحقيقية بذاتها

# لماذا ينتفض اللبنانيون؟

## العقود الفلّزمة (1992-2017) - بهلايين الدولارات

